

# شرح مرتقى الوصول (٧٦) - محمد بن سعيد ابن طوق المري

محمد ابن طوق المري

قال - 00:00:21

كفى كذا اذا وافق بعض الخلفاء - 00:01:27

الى بعض الحنفية ان اجماع اهل الكوفة معتبر. لان جمعا كثير - 00:01:47

قال والقول للعترة في قضية او مأواه حجة مرضية - 00:02:07

وفي بعض النسخ والقوم العشرة وهذه العبارة موافقة لما قال الناظم في منظومة اخرى المهيأ - 00:02:28

مسألة هل مذهب العترة حجة او لا؟ وليسها المذهب العشرة حجة او لا - 00:02:54

حجة يجب اتباعها لفضلهم ومكانتهم. وللامر باتباعهم - 00:03:15

الحنفية. والجماهير على ان قولهم ليس باجماع. لانهم بعض الامة والعصمة انما هي في اتفاق جميع الامة كامر. وقد - 00:03:32

الاربعة حمل الجمهور الحديث السابق عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين - 00:03:51

يعني اذا اختلف الصحابة في مسألة فليس قول بعضهم حجة على بعض. وقد حكى على ذلك الاتفاق - 00:04:11

في قوله واختير ان يعم ذا الحكم البشر - 00:04:33

اختير اختاره جماعة منه ابن الحاجب ان يعم ذا الحكم البشر فيكون قول الصحابي ليس حجة على الصحابة ولا على من جاء بعدهم واستدل القائلون بعدم الحجية بان الصحابة غير معصومين عن الخطأ - [00:04:48](#)

كسائر مجتهدين فقولهم يكون مترددا بين الخطأ والصواب محتملا للخطأ والصواب كقول غيرهم من التابعين المجتهدين ويدل على ذلك اختلافهم الجد والاخوة هذا ما سدده القائلون بعدم الحجية والقول الآخر انه حجة - [00:05:05](#)

اوجه ان الله تعالى اثنى عليهم قال كنتم خير امة اخرجت للناس ومدحهم والسابقون الاولون للمهاجرين والانصار والذين تبعهم باحسان رضي الله عنهم وارضوا عنه واخذ قولهم على انه حجة نؤمن من الاتباع. ثم ان الصحابة اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم شاهدوا - [00:05:27](#)

هذا التنزيل ولهم من الاخلاص والتسديد والعقلي والتابع بالهدي النبوي ما يجعلهم اقدر آ من غيرهم على معرفة مقاصد الشرع قالوا انه لا يجوز ان تكون اقوالهم سنة نبوية. فان الصحابي اما ان يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم. او سمعها ممن سمعها منه - [00:05:47](#)

هذا وجه القول بالحجية وقيل قول العمرين يعتبر يعني قيل بانه حجة مطلقة. وقيل ليس بحجة مطلقة. وقيل الحجة في قول الخلفاء الراشدين كما سبق وقيل قول ابي بكر وعمر رضي الله عنهما حجة قال - [00:06:15](#)

وقيل قول العمرين يعتبر اصحاب هذا القول بقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر والجماهير على ان المراد الاقتناء بهديهما وسيرتهما وليس المقصود انه في كل مسائل الدين والاحكام يعلم العصمة - [00:06:37](#)

ثم قال رحمه الله والقول ان يروى عن الصحابة دون مخالف يا اجتنبه ان كان عندهم من منتشرين فهو بالاجماع السكوت حري. قول الصحابي اذا اشتهر ولم يظهر من احد - [00:07:00](#)

اديم انكاره فهو من الاجماع السكوتي الذي تقدم الكلام عنه. اما اذا لم يشتهر فليس من الاجماع. لكن هل يكون حجة؟ هذا موضع الخلاف ونسب الناظم للامام مالك الاحتجاج بقول الصحابي. وهو ظاهر الموطأ فان الامام مالك رحمه الله اكثر في الموطأ من الاحتجاج باقوال - [00:07:19](#)

صحابة وافعالهم وله عناية خاصة بفقهاء الراشدين وسبق بكم واستدل به من قال بحجية قول الصحابي. وعليه اكثر المالكية يؤثر العلماء لكن ينبغي تحرير محل النزاع الخلاف بين العلماء - [00:07:45](#)

انما هو في قول الصحابي الذي لم يثبت فيه اشتهار ولم يظهر له مخالف من الصحابة وكان ذلك في المسائل الاجتهادية ثم ايضا من يعارض نص ولم يكن في تفسير ادم متعلقا بسبب نزولها - [00:08:08](#)

قول الصحابي اذا اشتهر ولم يظهر من احد انكاره فهذا يجمع سكوتي مثاله قول ابن عباس رضي الله عنهما الطواف ببیت صلاة. وروي مرفوعة لكن على انه موقوف تمثلوا بهذا - [00:08:29](#)

لقول الصحابي الذي اشتهر ولم يظهر من احد انكاره. وقول الصحابي اذا كان في المسائل غير اجتهادية التي لا مجال للرأي فيها فهذا مرفوع حكما مثاله قول عمار ابن ياسر رضي الله عنهما من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم هذا لا بدائل للرأي فيه فله حكم الرفع - [00:08:46](#)

فالذي يكون له حكم الرفع لا يدخل في النزاع معنا. ومنه تفسير الصحابي المتعلق بسبب نزول الآية. هذا له حكم الرفع. فلا يخلو في هنا اذا محل النزاع وفي قول الصحابي الذي لم يظهر له مخالف - [00:09:07](#)

ولم يشتهر ولم يكن له حكم الرفع. وهذه القيود تضيق دائرة الخلاف قول ابن عمر رضي الله عنهما يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث وصحح اسناده وقال وبه تقع الكفاية. اذ لا يعرف له من الصحابة - [00:09:23](#)

مخالف ثم قال رحمه الله او كان لم يدع فانما نك يراه حجة فخذ بذلك كما سبق يا مالك ظاهر موضعي الاحتجاج باقوال الصحابة وافعالهم كذلك. ثم قال رحمه الله وخلف اصحاب الرسول ان نقل على تعارض الدين حمل - [00:09:47](#)

يقول اذا اختلف الصحابة على قولين فانه يعامل اختلافهم معاملة تعارض الادلة. فيكون قولان مرويان عن الصحابة كالدليلين

المتعارضين فيرجح بينهما توضيحات معروفة عند اصوليين والتي صفتي ان شاء الله ومنها كثرة العدد - 00:10:12  
ومنها موافقة بعض الخلفاء وقد ذكر هنا هذين المرجحين قال وخلف اصحاب الرسول ان نقل. الا تعارض الدليلين حمل؟ وكثرة العدة  
ترجيح كفى. مثلا ابن عباس رضي الله عنهما قال بوجوب التمتع في الحج - 00:10:35  
وجماهير الصحابة على ان التمتع في الحج ليس بواجب وان من اراد الحج فهو مخير بين الافراد والقران فيرجح التخيير بكثرة لقائنا  
به من الصحابة في القول الذي قاله عدد كبير من الصحابة يرجح على القول الذي قاله واحد من الصحابة - 00:10:57  
او قاله عدد قليل منهم قال كذا اذا وافق بعض الخلفاء من مرجحات موافقة احد القولين لبعض الخلفاء الراشدين. وقد يرجح بغيرها  
يرجحات فاذا استوت بنينان ولم يوجد مرجح لاحدهما - 00:11:20  
فانه يجب الرجوع الى دليل اخر. وهذا الذي قال فيه ثم التوخي لدليل ثاني معتمد ان يستوي عقلائي يستوي النقلان ولم يوجد  
مرجح وجب الرجوع الى دليل اخر هذا اخره - 00:11:43  
والله تعالى اعلم سبحانه اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا الله. استغفرك واتوب اليك. اللهم امين واياك السلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته - 00:12:04